مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٣) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (5) No. (3) 2021

العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الإجرامي
(دراسة نظرية في الأنثروبولوجيا الجنائية)

د. نبال الجوراني*

رمضان شحادة**

(تاريخ الإيداع ٩ /٢ /٢٠٢١. قُبِل للنشر في ١٤/٤ /٢٠٢١)

□ ملخّص □

الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات، فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحياناً، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلاً لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمة قدم الوجود الإنساني، وعبر مراحل التاريخ لم تفلح الجهود الإنسانية في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتتبع خطورة الجريمة من مناهضتها للمشاعر الإنسانية وإضرارها بالمصالح العامة والخاصة للأفراد وما تتكبده المجتمعات بسببها من خسائر مادية ومعنوية.

ويجمع الكثير من العلماء والباحثين في مجال الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، على أنها من الممكن أن تكون نتاجاً لعوامل خارجية لا تتعلق بشخصية المجرم بشكل رئيس وإنما ترتبط بالوسط الذي يعيش فيه، ويكون من شأنها التأثير في سلوكه وتوجيهه نحو اقتراف الجريمة، هذه العوامل تشمل مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد والتي تدفعه نحو الإجرام وتؤثر فيه تأثيراً كبيراً، لذا جاء بحثنا هذا تحت عنوان العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الإجرامي، مركزاً على أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم بشكل أو بآخر في دفع الفرد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي.

يهدف البحث إلى تناول أبرز العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب السلوك الإجرامي؛ كالأسرة والدور التي تمارسه في انحراف أفرادها، والمدرسة، وكذلك أثر الأصدقاء والجيران والرفاق؛ إضافة إلى العوامل الاقتصادية، حيث تناول هذا الجانب بعض العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة.

وفي نهاية البحث طرحت مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات، التي يمكن ترجمتها إلى آلية تنفيذ؛ وذلك عبر تحديد الجهة المسؤولة التي تقوم بتقديم المساعدة والحلول لكي يبقى الفرد العنصر الأساس لبناء المجتمع السليم.

الكلمات المفتاحية: الجريمة– السلوك الإجرامي–العوامل الاقتصادية– العوامل الاجتماعية

* أستاذ مساعد–قسم علم الاجتماع–كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية

**طالب ماجستير – قسم علم الاجتماع– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين اللاذقية – سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٣) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (5) No. (3) 2021

Socio-economic factors affecting criminal behavior (A theoretical study in criminal anthropology)

D.Nibal Al-Jourani*
Ramadan Shehadeh **

(Received 9/2 /2021. Accepted 12/4/2021)

□ ABSTRACT □

Crime is a social phenomenon whose existence is linked to the existence of societies, so when societies exist, individuals find their different desires, whims and goals that may conflict and conflict at times, which causes some to see assault on others as a way to achieve their own goals, as crime is as old as human existence, and through the stages of history, human efforts have not succeeded In eliminating or even limiting it, the seriousness of the crime stems from its opposition to human feelings and its harm to the public and private interests of individuals and the material and moral losses that societies incur because of it. Many scientists and researchers who research the field of crime as a social phenomenon agree that it may be the product of external factors that are not related to the personality of the criminal mainly but rather are related to the environment in which he lives, and that would influence his behavior and direct him towards the commission of crime, these factors include The group of economic and social factors surrounding the individual that push him towards crime and affect him greatly, so our research came under the title of social and economic factors and criminal behavior, focusing on the most prominent social and economic factors that contribute in one way or another towards pushing an individual towards committing criminal behavior. The most prominent social factors affecting the commission of criminal behavior, such as the family and the role that the family plays in the deviation of its members, and the school, as well as the impact of friends, neighbors and comrades, in addition to the economic factors were addressed in this aspect: poverty and unemployment. At the end of the research, a set of results, recommendations and proposals were presented, which can be translated into an implementation mechanism by identifying the responsible agency that provides assistance and solutions so that the individual remains the basic element in building a healthy society.

Key words: crime - criminal behavior - economic factors - social factors.

*Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria.
**Master student, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria.

المقدمة

عرفت البشرية الجريمة منذ أقدم عصورها، وتحولت الجريمة إلى ظاهرة اجتماعية شاذة في حياة التجمعات البشرية منذ القدم، وأصبحت تمثل مشكلة على مر الأزمنة وباختلاف المجتمعات الإنسانية. وظهرت العديد من الآراء في محاولة لتفسير هذه الظاهرة وبحث دوافعها والسيطرة عليها، ونظراً لأهمية ظاهرة الانحراف عن السلوك السوي كمؤشر للجريمة فقد احتلت دراسة هذه الظاهرة جزءاً لا يستهان به من تخصصات مختلفة مثل الاجتماع والنفس والانثربولوجيا والقانون حيث زخمت هذه التخصصات بما يستعصي حصره من المؤلفات والبحوث التي تناولت هذه الظاهرة محاولة تفسيرها والكشف عن العوامل التي تقف وراء نشأتها.

وأغلب هذه الدراسات والاهتمامات كانت تتمحور حول دراسة أسباب ودوافع الجريمة، محاولة منهم لفهم ومعرفة الجريمة والوقوف على حقيقتها. وبرغم الدور المهم الذي تؤديه الدراسات ذات العلاقة في البحث عن الأسباب المؤدية إلى الجريمة والسلوك الإجرامي في وضع آليات معينة للوقاية من الجريمة ومكافحتها؛ إلا أن هذه الجهود الكثيرة لم تتمكن من الوصول إلى نتائج حاسمة.

ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في مجال علم الجريمة أن الارتفاع المتسارع في أعداد الجريمة، وتعدد أنماطها يعزى إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحل بنا، إذ إن هذه التحولات تؤدي إلى خلق حاجات وتحديات وطموحات جديدة لدى الكثير من الأفراد، وعندما لا يتمكن بعضهم من إشباع هذه الحاجات بالطرق المشروعة، فقد يؤدي ببعضهم إلى الاتجاه نحو القيام بأعمال إجرامية من أجل إشباع الرغبات والحاجات، كما أظهر تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية، حيث شمل التقرير حوالي (١٧٧) دولة حول العالم، أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد أحدثت تناقضات بنائية انعكست على ارتفاع معدلات الجريمة وارتكاب السلوك الإجرامي(الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٧).

انطلاقاً من الإحساس بأهمية وخطورة هذه المشكلة، فقد وضعها العلماء والمفكرون في العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية موضع الاهتمام والبحث إدراكاً منهم للمسؤولية الأخلاقية والعلمية الملقاة عليهم في تشخيص ملامح وأبعاد السلوك الإجرامي وأسبابه والعوامل المفسرة له، تيسيراً لعملية الفهم والتفسير لطبيعة هذه الموجهات وإمكانية وضع خطط لمواجهتها بأساليب مدروسة. ويأتي هذا البحث في إطار تلك الجهود في محاولة قصدنا منها الإفادة النظرية في مجال علم الإجرام، والوقوف على أخطر الظواهر الاجتماعية ألا وهي الجريمة.

احتوى هذا البحث فصلين: تضمن الفصل الأول، الإطار المنهجي للبحث والذي شمل الإطار العام للبحث الذي يشمل مقدمة البحث والدراسات السابقة والأهمية والأهداف والمفاهيم والمصطلحات العملية.

أما الفصل الثاني فشمل الإطار االتاريخي للسلوك الإجرامي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي، فتناول المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي (الأسرة، جماعة الأصدقاء والرفاق)، إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية (الفقر، البطالة).

مشكلة البحث

لماذا يسلك الإنسان مسلكاً إجرامياً، ما هي الدوافع التي تدفع الإنسان لارتكاب سلوك إجرامي؟ رغم وجود قواعد قانونية ومبادئ أخلاقية وعقوبات رادعة، هل لأن الجريمة نتيجة حتمية في الإنسان أم أنها نتيجة ظروف اقتصادية أم نتيجة اختلالات واضطرابات اجتماعية؟ تؤثر على الإنسان فتشوه لديه القيم الأخلاقية.

تختلف الجرائم باختلاف البيئة التي ينشأ فيها الفرد، وما يحدث في تلك البيئات من تعدد للعوامل التي تساعد على نشأة الجريمة بأنواعها، سواء كانت تلك العوامل والأسباب نابعة من الفرد نفسه كالأمراض النفسية والعقلية والوراثة، أم تلك العوامل النابعة من تأثير البيئة كالعوامل المتصلة بالأسرة والحي السكني وجماعة الرفاق والاصدقاء والوضع الاقتصادي.

إذ إن للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في حدوث وارتكاب السلوك الإجرامي، حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره، فهي تقتصر هنا على مجموعة العلاقت التي تنشأ بين الشخص وفئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً؛ وهؤلاء هم أفراد أسرته ومدرسته وأصدقائه، وهنا نجد أن كل ما يسود في الأسرة من خلل وتوتر بين أفرادها له دور كبير في سلوك أفراده، فالأسرة غير المستقرة هي التي لا تشبع فيها حاجات أفرادها الأساسية وتخلو من الجو العاطفي السليم، وتتسم الحياة والعلاقات فيها بالاضطرابات والخلافات والمشاجرات بحيث تشكل بيئة يمكن أن تساهم في الانحراف والجريمة، وهكذا فإن التفكك الأسري له دور فاعل في ارتكاب السلوك المنحرف والإجرامي. بالإضافة إلى جماعات الرفاق والأصدقاء التي تلعب دوراً كبيراً في تنشئة الحدث وبناء شخصيته، فالسلوك بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكل خاص قد يكون سلوكاً مكتسباً يكتسبه الفرد من خلال عملية اختلاطه بأفراد آخرين والتواصل معهم، من الممكن أن يكتسبوا سلوكيات منحرفة لا تتفق مع المعايير والقوانين السائدة في المجتمع.

يعد الوضع الاقتصادي لأي مجتمع بشكل عام والأفراد بشكل خاص عاملاً مهماً في الأمن الاجتماعي وأمن الفرد واستقراره، ويتمثل أمن الفرد واستقراره في قدرته على تلبية متطلبات الحياة المعيشية من خلال حصوله على الدخل والمستوى المعيشي المناسب، فالبطالة والفقر من أهم الأسباب التي تدفع الشباب إلى الانحراف، ولهما الدور الأبرز في التأثير على الجريمة والانحراف.

وعلى هذا الأساس تتجلى معالم الإشكالية في تساؤل رئيس هو: هل الجريمة نتيجة حتمية في حياة الإنسان، أم أنها نتيجة عوامل اجتماعية أو عوامل اقتصادية؟

وتتفرع عنه مجموعة من التساؤلات:

هل يشكل البناء الأسري في بعض الأحيان ظروفاً ملائمة لارتكاب السلوك الإجرامي؟*

إلى أي مدى ترتبط الجريمة بالعوامل الاقتصادية(الفقر، البطالة، انخفاض الدخل، استثمار،...)؟ *

ما هو حجم الدور الذي تلعبه جماعات الأصدقاء والرفاق في دفع الفرد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي؟*

إلى أي مدى يؤدي التفكك الأسري إلى زيادة معدل الجريمة؟*

ما هو الأثر الذي يلعبه الفقر والبطالة في توجيه سلوك الفرد ودفعه نحو ارتكاب السلوك الإجرامي؟*

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في خطورة الظاهرة الإجرامية، وانعكاسها السلبي على الفرد والمجتمع؛ فالمجتمع الذي تسوده الجريمة مجتمع غير آمن وبالتالي يسوده عدم الاستقرار والإضطراب، وفضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة تمثل محاولة للإسهام بإضافات معرفية أخرى في حدود هذا الموضوع؛ ومن هنا تتضح فائدة وجدوى هذه الدراسة وأهميتها في هذه المرحلة التي تشهد تغييراً سريعاً يصعب التحكم في مساره أحياناً، لذا وجب علينا الوقوف بنحو دقيق على بعض الأسباب والخصائص التي تفسر هذا النوع من السلوك، الذي يدفع الأفراد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، محاولين الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تمكننا من السيطرة عليه وتوجيهه، إضافة إلى أننا نأمل في أن يساهم هذا البحث المتواضع في تراكم معرفية علمية سواء في علم الاجتماع أو في مجال الأنثروبولوجيا الجنائية.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى الآتي:

١- التعرف إلى أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ودورها في دفع الفرد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي.

٢- التعرف إلى العلاقة بين التفكك الأسري والسلوك الإجرامي.

٣-محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين السلوك الإجرامي والفقر.

٤-محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين السلوك الإجرامي والبطالة.

٥-إمكانية التوصل إلى نتائج، والقيام بتحليلها ومناقشتها؛ لتقديم توصيات تهدف إلى اللحد من هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع.

منهجية البحث

في هذا البحث سنتبع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بوصف ظاهرة الجريمة وصفاً دقيقاً، وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على انتشار الجريمة. إضافة إلى المنهج التاريخي، وذلك لمعرفة الخلفية التاريخية لوقائع البحث وصياغة الإطار النظري. فالمنهج التاريخي يستند إلى أساس أن الحياة عامة سلسلة متصلة الحلقات يتصل ماضيها بحاضرها وبمستقبلها، ولا يمكن فهم ظواهرها الراهنة والمستقبلية إلا بوساطة فهم تطورها التاريخي.

فروض البحث

*الفرض الأول: هناك علاقة بين التفكك الأسري وارتكاب الأفراد السلوك الإجرامي، حيث تسود في الأسرة في بعض الأحيان ظروف معينة قد تشكل مناخاً ملائماً لممارسة الجريمة، وأهم هذه الظروف وفاة الأب وتعدد الزوجات .

*الفرض الثاني: هناك علاقة بين جماعات الأصدقاء والرفاق ودفعهم نحو ارتكاب السلوك الإجرامي.

*الفرض الثالث: هناك علاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي، إذ إن معدلات الدخول المنخفضة وانخفاض مستوى المعيشة يولد الفقر؛ وبالتالي الفقر مؤثر أساسي في دفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

*الفرض الرابع: هناك علاقة بين البطالة وبين دفع اتجاه الأفراد نحو الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة بعنوان: (العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية)، زريقات (٢٠٠٧).

من أهم أهداف هذه الدراسة العمل على تحديد العوامل الاجتماعية للانحراف، وذلك من خلال تبيان أبرز نظريات علم اجتماع الجريمة التي حاولت تفسير عوامل الانحراف كنمط من أنماط السلوك الإجرامي من خلال أبعاده الاجتماعية. كما هدفت إلى محاولة استعراض أبرز الحلول والمقترحات التي من شأنها التخفيف من ظاهرة الجريمة والانحراف.

فقد بينت من خلال تناولها للاتجاه الوظيفي البنائي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، وإلى حالة من التفكك الاجتماعي التي تؤدي بدورها إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية، والتي قد تؤدي إلى دخول المجتمع في الحالة الأنوميا أي اللامعيارية، وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك الأفراد، وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي. انتهى هذا البحث إلى التأكيد على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الجريمة من دون أن تعطي العوامل الأخرى الحق الكافي في تفسير الجريمة كالعوامل العضوية والنفسية وأثرهما في حدوث السلوك الإجرامي.

الدراسة الثانية: دراسة بعنوان: (الجرائم الاقتصادية في الأردن)، المراشدة(٢٠٠٩).

يعد هذا البحث من الأبحاث الميدانية في مجال الجريمة، والتي جرت في الأردن خلال المدَّة الممتدة من ٢٠٠٠ –٢٠٠٨.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في ارتكاب السلوك الإجرامي، ومعرفة العلاقة بين الوضع الاقتصادي والطبقي للمجرم والجريمة.

إضافة إلى التعرف على حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن وأنواعها، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، والأدوات المستخدمة في ارتكابها، والكشف عن أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى ارتكابها، وكذلك التعرف إلى علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بالعوامل والأسباب المؤدية لارتكابها، والتعرف إلى أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة منهجية المسح الاجتماعي في عملية جمع البيانات، إذ حاول الباحث أن يربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمجرمين، وأثر كل من هذه المتغيرات في ارتفاع معدلات الجريمة أو انخفاضها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة: فقد انتهت الدراسة إلى أن للعوامل الاقتصادية وانخفاض دخل الأسرة دوراً مؤثراً في عملية الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، إذ إن الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها الأفراد قد تضطرهم إلى الخروج من المنزل طلباً للعمل وبحثاً عن مصدر للرزق، وهنا قد يقعون في الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، كذلك من خلال الإختلاط برفاق السوء وجماعات أخرى. فقد تبين أن الجرائم الاقتصادية تزداد من عام لآخر، وأن أكثر الجرائم الاقتصادية كانت جرائم السرقات، تليها جرائم

إساءة الائتمان، ثم جرائم الاحتيال، ثم الاختلاس والرشوة، وأن الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من الإناث، حيث بلغت نسبة جرائم الذكور 81%، مقابل للإناث. وأن أصحاب الدخول المتدنية والمنخفضة هم أكثر ارتكاباً للجريمة.

وأن أكثر العوامل والأسباب وراء ارتكاب الجرائم الاقتصادية كان الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي فإن هناك علاقة بين عامل الفقر وبين جنوح الأفراد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي سعياً وراء إشباع الحاجات الأساسية التي تتطلبها حياة الفرد.

الدراسات الأجنبية: الدراسة الأولى: دراسة بعنوان (الحدث الجانح)، سيري(١٩٦١).

-Cyri, burt,1961, the young delinquent of London

أجريت هذه الدراسة في مدينة لندن حول الحدث الجانح، واستغرقت مدة عشر سنوات؛ وكان هدفها الكشف عن عوامل الجنوح، ووضع خطة لعلاجه. وقام بصياغة فرضية بحثه على النحو الآتي:

– إن عوامل الجنوح متعددة؛ منها البيولوجية والاجتماعية والنفسية؛ وهي عوامل متفاعلة وفي حالة ديناميكية متكاملة. وقد تألفت عينة البحث من (٢٠٠ حالة من الذكور والإناث) من الذين أحيلوا إلى محكمة الأحداث، وإلى هيئات العناية بالطفولة والأحداث. واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، حيث اهتم بماضي الحدث وحاضره ومستقبله، وانتقى المعلومات من مصادر عديدة هي: الآباء، والأمهات، وأصحاب العمل، والمؤسسات، والمحكمة، والنوادي، والمستشفيات.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنها بينت أن عوامل الجنوح متعددة، وأن أهم هذه العوامل تتمثل في الظروف البيئية، والرفاق، وعدم الاستقرار العاطفي. إضافة إلى الظروف الداخلية في البيت المتمثلة بالفقر، والعلاقات العائلية الناقصة، والتربية الخاطئة، والبيت الفاسد. ومن خلال نتائج هذه الدراسة نلاحظ وجود جملة من العوامل تؤدي مجتمعة إلى الجنوح وإن اختلف دور كل منها بحسب تأثيره، إذن فالجنوح هو نتاج جملة من العوامل وإن اختلف تأثير أحدها عن الآخر.

الدراسة الثانية: دراسة بعنوان (النتائج الاجتماعية والأسرية وتكلفة البطالة على الشباب)،فيلسون(٢٠١١).

Felson, Jack, 2001steering Committee on Social Pohcy CDPS.

تناولت هذه الدراسة البحث في الاتجاهات الحديثة التي تدرس بطالة الشباب في دول الاتحاد الأوربي، وآثارها الاجتماعية في صفوف الشباب ودفعهم نحو ارتكاب السلوك الإجرامي، تناولت الدراسة الآثار الاجتماعية للبطالة والتي تشمل الصعوبات المالية الشديدة والفقر والتشرد ومشكلات السكن والتغرب وزيادة العزلة الاجتماعية والجريمة وتناقص الثقة واحترام الذات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين ارتفاع معدل البطالة لدى الفئات المحرومة في المجتمع واتجاه أفرادها نحو القيام بأعمال غير أخلاقية وغير قانونية ، كما وجدت الدراسة أن البطالة هي أهم أسباب الفقر والتشرد في المجتمع، كما أكدت علاقة البطالة بالصحة المجتمعية وعلاقتها بظهور أمراض محددة مثل السكري وأمراض الرئة ، وكانت البطالة سبباً رئيساً في شعور الأفراد في المجتمع بعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، مما قد يضطرهم إلى القيام بأفعال مخالفة للقانون، وبالتالي الوقوع في هاوية الجريمة وارتكاب السلوك الإجرامي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ما يميز البحث الحالي من الدراسات السابقة أنه يعمل على تبيان أهمية ودور كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث السلوك الإجرامي، إذ إنها تنظر للجريمة من كونها ظاهرة معقدة مركبة تتفاعل في حدوثها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتسهم معاً في حدوث الفعل الإجرامي؛ فهذا البحث يسعى للوصول إلى التفسير الذي ينظر للجريمة على أنها نتاج جملة العوامل الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية معاً، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يؤدي عامل من هذه العوامل دوراً أكبر في حدوثها من بقية العوامل الأخرى. فقد يكون لأي من العوامل الاقتصادية كالفقر مثلاً الدور الأبرز في حدوث الجريمة.

مفاهيم البحث ومصطلحاته

١-**الجريمة:** ظاهرة اجتماعية سلبية، تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة في العلاقات الاجتماعية، وفي السلوك الاجتماعي؛ وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (احسان،١٩٩٢، ص٢٢٦).

التعريف الإجرائي: هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي قد تهيأ الأفراد للاتجاه نحو السلوك الإجرامي إن تعرضوا لها بشكل مستمر ومتواتر، بعضها يرجع هذا السلوك لعوامل اجتماعية كالتفكك الأسري، والبعض الآخر يرجع هذا السلوك لخلل في النظام الاجتماعي العام والظروف الاقتصادية المحيطة بالمجرمين، وهي عوامل نسبية الوجود والتأثير.

٢-**السلوك الإجرامي:** هو نتاج تفاعل جميع العوامل الذاتية والبيئة، أي نتاج العوامل النفسية والجسمية والعقلية من جانب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتحدد في الفقر والسكن والعوامل الأسرية من جانب آخر، وأخيراً العوامل الاجتماعية والاقتصادية الخارجية والتي تتحدد في المدرسة والعوامل الايكولوجية ووسائل الترفيه والاتصال والصراع الحضاري والقيم (الفول، ٢٠٠٣، صفحة ٢١٩).

التعريف الإجرائي للسلوك الإجرامي: أي سلوك مضاد للمجتمع وموجه ضد المصلحة العامة، كما أنه يمثل أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها مجتمع معين ويعاقب عليها القانون.

٣-**تعريف العوامل الاجتماعية:**

التعريف الاصطلاحي: ينطبق هذا المصطلح بمعناه العام على الكائنات الإنسانية، ويشير إلى سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين، أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين وهو يعني بالوعي بمشاعر واتجاهات الآخرين والسلوك المتأثر بهذا الوعي (غيث،١٩٨٧، ص٣٧).

التعريف الإجرائي: هي العوامل المراد بها في هذه الدراسة تلك المعاملات اليومية والتي تحدث عادة بين الوالدين والأبناء أو داخل محيط الأسرة، وما يسود داخل الأسرة من علاقات سلبية من شأنها أن تساهم في انحراف الأفراد.

٤- .تعريف العوامل الاقتصادية:

التعريف الاصطلاحي: يقصد بالعوامل الاقتصادية الموارد الأساسية بالنسبة إلى الأفراد في المجتمع مثل الغذاء والصحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في إطار خدمة الفرد من المصانع والشركات التي توفر كل سبل الحياة بالنسبة إلى المجتمعات البشرية (عبد السلام،٢٠٠٣، ص١٢٦).

التعريف الإجرائي: هي تعني سبل كسب العيش وإشباع الرغبات المادية لدى الأفراد والجماعات، أي يقصد بها في هذا البحث انعدام القنوات الرسمية التي عن طريقها يستطيع الأفراد أن يحصلوا على معاشهم، ومن نتائج ذلك يلجؤون إلى وسائل غير شرعية لإشباع احتياجاتهم كالسرقة والاحتيال.

الفصل الثاني: الإطار التاريخي في تفسير السلوك الإجرامي:

تمثل الجريمة مشكلة في المجتمعات منذ بداية تكوينها حتى يومنا الحاضر، وقد بدأت الجريمة مع بدايات الإنسان على الأرض؛ ولعل أول جريمة وقعت كانت قتل قابيل لهابيل على أثر خلاف وقع بينهما، ونمت الجريمة مع نمو المجتمعات وتطورت وأخذت أشكالاً متعددة وأساليب مختلفة. وقد تعددت الدراسات واختلفت حول تفسير ظاهرة الجريمة والإجرام والسلوك الإجرامي؛ فمنها ما يرجعها إلى عوامل اجتماعية، ومنها ما يرجع إلى عوامل اقتصادية، ولاتزال الدراسات تبحث عن أسبابها وتفسيرها من مجتمع لآخر.

وإذا ما استعرضنا العوامل المختلفة التي وردت على لسان علماء الإجرام وأساتذته أمكن إدراجها ضمن مذاهب رئيسة (اجتماعية واقتصادية، وعضوية) لكل منها مؤيدون وأنصار يحاولون إثبات صحة مذهبهم ونظريتهم.

ولما كان بحثنا يتناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في ارتكاب السلوك الإجرامي، فإنه من المفيد أن نتناول المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها النظريات الاجتماعية والاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي ، فأنصار المدرسة الاجتماعية يرون أن الظروف والأحوال والبيئات التي ينشأ فيها الإنسان منذ طفولته لها صلة بالسلوك الإجرامي ، كمؤسسة الأسرة والمدرسة وصحبة الأشرار، ومن أول مؤسسي المدرسة الاجتماعية العالم الفرنسي جبريل تارد الذي نادى بنظرية التقليد في تفسيره العوامل المؤدية للجريمة والسلوك الإجرامي؛ فالإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليداً لهم، كما هو الحال عندما يقلد الفرد رفاقه(رفاق السوء) في القيام ببعض الأفعال المخالفة للمعايير والمبادئ السائدة في المجتمع، ولكن يبدو أن تارد قد بالغ في تقدير أهمية نظريته كعامل يؤدي إلى ارتكاب الجرائم .

ومن أبرز أصحاب هذه المدرسة في العصر الحديث أدوين سيذرلاند، الذي نادى بنظرية المخالطة الفارقة المتغايرة في تفسيره السلوك الإجرامي . وتعتمد هذه النظرية على أن السلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة الآخرين؛ وخاصة الجماعات ذات الارتباط القوي كالأسرة وجماعة اللعب والتأثير بتوجيههم نحو تصرف معين في مواقف معينة،بالإضافة إلى العالم ثورستن سيلن الذي يعتبر أن التفكك الاجتماعي أسهم إسهاماً كبيراً في زيادة نسبة الجريمة في المجتمع ويعدّ التكامل أقوى حاجز للحد من الجريمة.

بالإضافة إلى العوامل الإجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي، يذهب العالم الهولندي ويليام بونجر الذي يعد من أبرز أنصار المذهب الاقتصادي ، حيث يرى أن لبعض العوامل الاقتصادية أثراً سيئاً على المجتمع ودفع الفرد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي فالفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وازدحام المساكن، كل هذه العوامل تساعد في دفع الأفراد نحو ارتكاب الجرائم.

وبهذا الصدد يؤكد بونجر أن أهم عامل يساهم في تحقيق الظاهرة الإجرامية هو الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي وما يسببه من آثار سيئة على سلوك الإنسان ومشاعره، ما دفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة ويعلل بونجر العلاقة الوثيقة بين السلوك الإجرامي والنظام الرأسمالي، في أن الفروق الطبقية الكبيرة التي تبرز بوضوح بين طبقة أرباب الأعمال وطبقة العمال من حيث المسكن والملبس والغذاء أو التعليم وغير ذلك من المتطلبات الرئيسة التي تقتضيها طبيعة الحياة المعاصرة، فساعات العمل الطويلة وقلة الأجور ونقص التعليم يعبر عنها بونجر بأنها ظاهرة ذات طابع اقتصادي ترفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الإجرامي

أولاً–المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب السلوك الإجرامي:

لا تكتمل دراسة أسباب الظاهرة الإجرامية إلا بدراسة العوامل الإجرامية ذات الطابع الاجتماعي، أي تلك العوامل المتعلقة بالبيئة التي يحيا فيها الفرد، بمعنى آخر الظروف التي تتعلق بشخص معين وتميزه عن غيره، وتمارس تأثيرها المباشر عليه في تحديد نوع شخصيته وفي الاتجاه الذي يتخذه سلوكه؛ لأن لها صلة مباشرة بشخص المجرم. و تقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وفئات معينة من الناس، ويختلط بهم اختلاطاً وثيقاً، وترتبط حياته بحياتهم مدَّة من الزمن، وتلعب هذه العوامل والظروف دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية للفرد؛ لأنها ذات أهمية كبيرة كون أنها أول تفاعل اجتماعي يجري بين الفرد والمجتمع. ولكون أنها أيضاً الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها المجتمع لزرع أنماطه الثقافية لتربية الفرد البكر تمهيدا لتشكيل شخصيته الاجتماعية.

تمثل هذه المتغيرات الاجتماعية كل ما يحيط بالفرد منذ ولادته من عوامل وظروف ومؤثرات ويكون لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على تشكيل شخصيته، والأنماط السلوكية، بحيث يؤدي أي خلل او اضطراب في هذه المتغيرات إلى الانحراف، وسوف نستعرض أثر بعض المتغيرات الاجتماعية في السلوك الإجرامي على النحو الآتي:

١–١المحيط الأسري(الأسرة):

مما لا شك فيه أن الأسرة هي الركن الأساسي في بناء أي مجتمع، وأن انتماء الفرد لمجتمعه يتم عبر انتمائه لعائلته التي تشكل الخلية الاجتماعية التي يترعرع في داخلها، ويتعلم من خلالها معايير وقيم المجتمع الأكبر، وما هو مقبول أو مرفوض اجتماعياً. وقد تكون الأسرة عاجزة عن غرس معايير وقيم المجتمع نتيجة لتصدع الأسرة، أو نتيجة لوفاة أحد الوالدين أو كليهما أو انفصالهما أو غياب أحدهما لأي سبب من الأسباب. كما أن وجود الوالدين لا يعني بالضرورة نجاح الأسرة كوحدة اجتماعية مستقرة، خاصة في وجود النزاع والشجار الدائم بين الوالدين؛ مما يؤثر في الأمن الاجتماعي للأطفال داخل الأسرة ويكون عامل طرد يدفعهم للخروج إلى الشارع والبحث عن مكان آخر أكثر استقراراً من الأسرة (ناصر، ١٩٩٦، ص٦٤).

لذلك تعدّ الأسرة النواة الأولى في علاقة الفرد بالحياة الاجتماعية وخط الدفاع الأول ضد الانحراف، وعلى هذا الأساس يقع على كاهل الأسرة مسؤولية عظيمة في ضبط سلوك الفرد وتوجيهه.

لذا لا غرابة أن نلاحظ اهتمام الباحثين في مجال الجريمة والسلوك الإجرامي بالأسرة، وجعلها من المحاور الرئيسة التي تدور عليها أبحاثهم في محاولة اكتشاف أسباب الجنوح والعوامل المؤدية إليه، فقد أوضحت دراسة قام بها سعدون العبدالله حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، فقد توصلت الدراسة إلى أن تفكك العلاقات الأسرية وتدهور الحالة المادية من أبرز أسباب ارتكاب السلوك الإجرامي، حيث تبين أن ٧٠% من أفراد العينة يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية وما نسبته ٨٦% يعانون من تدهور في الحالة المادية، وأكدت الدراسة أن الصحبة السيئة ورفاق السوء لعبت دوراً كبيراً في توجه أفراد العينة لارتكاب السلوك الإجرامي(العبد الله، ٢٠١١).

ويمكن إبراز ذلك من خلال المحاور الآتية:

العلاقة بين السلوك الإجرامي والتفكك الأسري

يقصد بالتفكك الأسري من الناحية الاجتماعية انفصام الروابط الأسرية الذي قد ينتج من الطلاق أو الهجر، والشقاق والصراع في الأسرة. ونظراً لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد، فقد قام كثير من الباحثين بدراسة بين التفكك الأسري والجنوح، ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما بين دراسة وأخرى، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وصفاته ومميزاته، وكذلك لاختلاف طرق جمع البيانات وتحليلها، فقد أثبتت الدراسات أن نسبة (٧٠ % إلى ٩٠ %) من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابها التناقض وعدم الانسجام بين أفرادها، كما يرى "**جراهام**" أن الطلاق يعمل على انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها، كما ظهر أيضاً أن انخفاض تقدير الذات عند الطفل سمة ملازمة وشائعة للطلاق بين الوالدين والذي قد يكون له آثار طويلة الأمد أو بعيدة المدى لفرص حياة الأبناء(Burges,١٩٧٠،٢٩).

فالحدث عندما يفتح عينيه في بيت تسود فيه الخصومة والشجار بين الوالدين، فمن الحتمي أن يترك البيت القائم ويهرب من محيط الأسرة الموبوء ليبحث عن رفاق، مما يمهد له سبل الانحراف والوقوع في سلوكات إجرامية. وعلى الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب، ولا نعني بالفطام هنا دلالته المعروفة، وإنما نعني بالفطام دلالته المجازية أي بمعنى تعويد الشاب في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين وألا يظل عالة على الأسرة، مستغلاً الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابهما في المنزل؛ وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل.

فالأسرة المفككة عامل رئيس في سلوك الأحداث طريق الانحراف، وإن كانت ليست نتيجة حتمية إلا أن أغلبية الدراسات أشارت إلى أن الأسرة المتصدعة هي المسؤولة الأولى لتكوين أحداث جانحين.

ولا يتوقف الأمر على الأسر المفككة فحسب، بل إن الأسر المستقرة اجتماعياً قد تخرج أحداثاً جانحين في حالة عدم اتباع السلوك الصحيح للتنشئة السليمة لأفرادها، وتعني هذه الظاهرة أن هناك تقصيراً من قبل الأسرة في توجيه هذا الجيل الناشئ.

وهكذا نجد أن الإسلام قد حرص على وضع الشروط والمبادئ الخاصة في الزواج، وحدد واجبات كلا الزوجين وحقوقهما؛ حتى يسود التفاهم والوفاق بينهما، مما ينعكس بالتالي على الأبناء. ولما للانفصال بين الزوجين من آثار سيئة على الأبناء فقد جعله الإسلام أبغض الحلال عند الله حيث ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: "إن أبغض الحلال عند الله الطلاق".

كما أن غياب أحد الوالدين أو كليهما لسبب من الأسباب يؤدي عادة إلى فقدان الحنان، وتوجيه الحماية للطفل، وقد يتولد عن ذلك اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم الاستقرار؛ مما يدفع به إلى سلوك سبيل الجريمة. وفي دراسة أُجريت في الجزائر من طرف "موريس بوروا" على ٦٥٤ طفلاً، ينحدر **٤٤٤** طفلاً منهم من أسر مرضية، بينما ينحدر الباقي من أسر عادية، في النهاية انتهت الدراسة إلى أن غياب أحد الوالدين هو السبب الأكثر انتشاراً عند الأطفال المنحرفين الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية، ولا شك أن غياب الوالدين أو أحدهما قد أسهم كثيراً في رفع نسبة جنوح الأحداث، وبالتالي كلما ازدادت معدلات التفكك الأسري انعكس ذلك انعكاساً مباشراً على ارتفاع معدلات الانحراف وارتكاب الجرائم (كركوش،٢٠١١، ص١١٣).

يمكن القول هنا، إن الأسر التي تفرز مجرمين، إما مفككة وإما فاسدة أو عاجزة؛ إذا كان هؤلاء المجرمون يشعرون فيها بالإهمال وعدم الرغبة في وجودهم،؛ فالبيت المنحل نفسياً، والذي يعاني من التصدع المادي والمعنوي يعد من أهم الأسباب التي تؤدي بالفرد إلى السلوك الإجرامي.

وكان قد ذكر ثورستن سيلين أن التفكك الاجتماعي هو أحد أهم أسباب وجود الظاهرة الإجرامية في المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن عالم الاجتماع لاكساني يرى أن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد هو المسؤول عن سلوكه بوجه عام، وسلوكه الإجرامي بوجه خاص.

١-٢ العلاقة بين الأصدقاء والرفاق والسلوك الإجرامي:

تعدّ جماعة الرفاق، أو ما يطلق عليه اسم الشلة، عبارة عن "جماعة صغيرة " تتوفر فيها العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين أعضائها، وتتكون من أشخاص ينتمون إلى مراكز اجتماعية واحدة، يتفقون فيما بينهم على استبعاد الأفراد الآخرين من الجماعة (هاشم،١٩٧٠، ص٣٣٣).

وهم مجموعة الأفراد المقاربين للإنسان في عمره وميوله واتجاهاته ومنزلته الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دوراً كبيراً في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته، وتتميز جماعة الرفاق بقوة الدافع الذي يشد الفرد ويخضعه خضوعاً تاماً لأحكامها ومقرراتها، وكثيرا ما تكون هذه الأحكام غير متفقة مع نظم المجتمع وقوانينه، ولكنها تشبع لدى الفرد كثيرا من الدوافع الغريزية والتي لم يستطع إشباعها في عالم الواقع، كما أن درجة التماسك التي تظهر داخل الجماعة تكون عالية، وبالأخص الجماعة المنحرفة التي تجعل الفرد يخضع خضوعاً تاماً لسلطتها وأحكامها.

ففي دراسة عن تأثير جماعة الرفاق على الأبناء قامت بها زريطة الشريف بعنوان (تأثير جماعة الرفاق على التنشئة الاجتماعية للأبناء سنة ٢٠٠٨)، هدفت إلى الإجابة عن تساؤل ماهو التأثير الذي من الممكن أن يؤديه جماعات الرفاق والأصدقاء على تنشئة الأفراد وتوجيههم نحو ارتكاب سلوكات منحرفة، ومعرفة مدى تأثير جماعة الرفاق في سلوك الأبناء مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى التناقض في توجيهات الأسرة، توصلت الدراسة إلى أن الانتماء إلى جماعات الرفاق، خاصة إذا كان أفراد هذه الجماعات من رفاق السوء، من شأنه أن يدفع الفرد المنخرط إلى سلوكيات تتنافى مع القيم السائدة في الأسرة، وبالتالي تكون بمثابة المؤسسة الاجتماعية التي يتشرب منها الأبناء جرعات الجنوح والانحراف بدلاً من الغاية المرجوة منها وهي التنشئة الاجتماعية السليمة لكون منحرف اليوم هو مجرم الغد(الشريف، ٢٠٠٨).

وهنا نرى أنه إذا كان هؤلاء الرفاق من الصالحين فإنه يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحاً؛ بل ويزداد صلاحاً مع مرور الأيام، وطول المخالطة مع هؤلاء الرفاق؛ ولكن الخطر يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق

منحرفين، مما يقود للانحراف عاجلاً أو آجلاً لأن استمرار علاقة الفرد بهؤلاء الأفراد لابد أن ينتج عنها تأثير يجعل الفرد يسلك مثل سلوكهم، وقد تم استعراض نظرية المخالطة الفارقة "لسذرلاند" التي تشير إلى أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق الاختلاط والتفاعل والتأثير المتبادل مع أشخاص آخرين خلال عمليات التواصل والاتصال.

كما يوافق أبراهمسن هذا الرأي في أن بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة، أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية (أحمد،١٩٨٤، ص٣٥١).

لا شك أن تأثر الأحداث بالصحبة السيئة يكون أكثر من غيرهم من البالغين، ويرجع ذلك إلى سهولة نمو الاتجاهات الجانحة لديهم خلال مراحل التنشئة الأولى، وعدم تقديرهم نتائج تصرفاتهم بشكل كافي، واندفاعهم وراء إشباع رغباتهم الملحة بأية وسيلة كانت، خاصة في مرحلة المراهقة التي تتسم عادة بمظاهر التمرد على القيود المفروضة عليهم، وإثبات ذواتهم ولو عن طريق العنف، والفوضى، ومخالفة القوانين، والأعراف السائدة في المجتمع.

وبمجرد أن ترتكب هذه الجماعة أول عمل يتنافى وقيم المجتمع ومعاييره الاجتماعية فإنها تفقد مقومات الضبط الذي كانت تشعر به في بداية تكوينها.

ويلاحظ أن أثر جماعة الرفاق يتمثل غالباً في تهيئة الجو الملائم للحدث أين يشعر بالحرية والانطلاق، خاصة إذا كان جو البيت والمدرسة مشحوناً بضغوط انفعالية تحرم الطفل من التمتع بحرية التعبير عن رغباته، بممارسة كل ما حرم منه ليشعر بمتعة بالغة بانضمامه لهذه الجماعة.

هذا مع أن الحدث بحاجة ماسة إلى اللعب وإقامة علاقات اجتماعية مع أقرانه لكي يمضي معهم أوقات فراغه، خاصة إذا لم يجد في المنزل وسائل اللعب والترفيه، أما إذا لم يكن للأسرة علاقة باختيار أصدقائه، فمن الحتمي أن يجعل من الشارع مسرحا لنشاطه التلقائي؛ فالشارع به الكثير من الإغراءات الدافعة إلى تبني السلوك المنحرف، ففي أوقات الفراغ غالبا ما يمضي الحدث جل وقته في اللعب مع أقرانه سواء كانوا من نفس سنه أو من هم أكبر منه وفي ذلك تعويضا له، لأن يكون نوعا من الصداقة بالصغار الجانحين فيسلك نفس سلوكهم لما لجماعة الرفاق من قوة في التأثير على الحدث في إقامة مثل هذه العلاقات مع الرفاق منحرفين تعني بالضرورة انحراف الحدث غالبا ؛فممارسة الورق والقمار وحتى السرقة ما هي إلا ممارسات لسد وقت الفراغ لدى الحدث، خاصة في حالة انعدام أماكن الترفيه.

وهكذا فإنه غالباً ما يبدأ الجنوح والانحراف عند فشل الحدث في تحقيق طموحاته أو عند صعوبة تكيفه مع الجماعة وإحساسه بالإهمال من قبل الأهل من جهة ومن المجتمع الذي يعيش فيه من جهة ثانية، فيلجأ حينئذ إلى أصدقائه في الحي فيهتم بآرائهم وأحكامهم ويقلدهم في سلوكهم المنبوذ من قبل أفراد المجتمع، فهو يتبعهم في كثير من نواحي نشاطه.

بالإضافة إلى قسوة الآباء أحياناً، مما يدفع بالأبناء إلى التسكع في الطرقات، ومن هنا تتحول جماعة الأصدقاء العادية إلى عصابات تمارس نشاطها كنوع من الهواية لسد أوقات الفراغ، فيقومون بالسرقة والاعتداء وغير ذلك من أنواع السلوك المعادي للمجتمع والتي تتحول في مراحل لاحقة إلى سلوكات أكثر خطورة.

فالصحبة السيئة ورفاق السوء تعد من الأسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، من خلال اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء، لاسيما رفاق المنطقة السكنية، وكذلك الرفاق الأشرار والمنحرفين؛ فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه والمدرسة، وتمارس جماعة الرفاق دوراً مهماً في التنشئة الاجتماعية؛ لأن الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق. وأما الصحبة السيئة ورفاق السوء فإنهم يدفعون الفرد

نحو الانحراف والجريمة، وتعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعادات السيئة كالإدمان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء، لذلك يمكن أن نلمس أهمية العناية بأوقات الفراغ لدى الشباب، لاسيما الطلبة والطالبات خلال الإجازة الصيفية، فمن ذلك شغل أوقات الفراغ بأنشطة تنمي فيهم المواهب والقدرات مما يساعدهم على الإبداع وتعودهم على الحياة الجماعية المشتركة، واستغلال أوقاتهم لحاجات تعود بالفائدة لهم.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والجريمة:

يحاول بعض الدارسين والمشتغلين بدراسة الجريمة الربط بين السلوك الإجرامي من جهة، وبين العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة وانخفاض الدخل والتطلعات الاقتصادية من جهة أخرى، ومن أبرز القائلين بأهمية العوامل الاقتصادية أصحاب مدرسة شيغاغو في علم الاجتماع، فهم يميلون إلى الفرض الذاهب إلى أن الانحراف والإجرام يشيعان بين أبناء الطبقات الفقيرة والمحرومة داخل المجتمع، وبمعنى آخر إنهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة التي يسكنها أبناء الطبقات الفقيرة (السمالوطي،١٩٨٣، ص٢٤٥).

فالمستوى الاقتصادي المنخفض يؤثر في إمكانية الانحراف، لانعكاس هذا المستوى على حرمان الفرد من إشباع الحاجات الأساسية واضطراره إلى الإقامة في مناطق متخلفة وفقيرة، تكون فيه الخدمات الضرورية فقيرة، كما تفتقد هذه الأماكن إلى بيئة العمل، مما يؤثر في اتجاه الفرد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي.

وفي دراسة قام بها شيشور عام (١٩٩٠) بعنوان" العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .توصلت الدراسة التي أجريت في ٤٤ دولة من دول العالم إلى أن ارتفاع معدلات الجريمة يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة والمجتمع، وأن التغيرات والتطورات الاقتصادية الكبيرة والسريعة وعدم المساواة الاجتماعية أسهمت في تشكيل العوامل الأساسية للجريمة والانحراف، ووقوع الأفراد في سلوكات إجرامية، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى(شيشور، ١٩٩٠).

ويذهب الماركسيون إلى القول إن الجريمة هي نتاج فساد النظام الرأسمالي المملوء بالتناقضات والمظالم، بسبب ما يسوده من نظام طبقي بغيض، وما يترتب على هذا الاختلاف الطبقي من تفاوت هائل في توزيع الثروات والدخول لأفراد كل طبقة، وهذا بدوره يساهم إلى حد كبير في السعي إلى ارتكاب الجريمة؛ سواء من أفراد الطبقة العاملة دفعا لما يحيق بها من بؤس وشقاء، أو من جانب أفراد الطبقة الرأسمالية حبا في تكديس الثروات وإمعاناً بامتصاص دم الفقير، ولكن الماركسية كما هو معلوم تقوم بتفسير جميع الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر الإجرامية على أساس التحليل المادي البحت، إلا أن هذا التفسير غير صحيح على الإطلاق؛ لأن المجتمعات الشيوعية تعاني نفسها من ظاهرة الجريمة، وهو ما يكفي بحد ذاته لعدم التسليم بصحة هذا الرأي.

وقد ذهب أنصار المدرسة الوضعية إلى القول إن الجريمة ليست إلا نتيجة لعوامل بيولوجية ونفسية يرزح المجرم تحت أثقالها، أما العوامل البيئية والاقتصادية خاصة فهي ضئيلة أو عديمة الأثر في ظاهر الإجرام؛ وهذا الرأي غير صحيح على الإطلاق لأنه ينطوي على مغالطة سافرة، نظرا لما للبيئة العائلية من أثر واضح في الإجرام.

والرأي الصحيح في نظرنا هو الاعتراف بأن العوامل البيئية عامة والاقتصادية خاصة تلعب دورا واضحا في ارتكاب الجريمة.

ولكن ما هو مدى هذا الدور الذي تلعبه وما نطاقه؟ هل ينحصر في جرائم الاعتداء على الأموال، أم يتجاوزها إلى جرائم العرض والأشخاص؛ خاصة وأن هناك عدداً من جرائم المال لا تعدّ من جرائم الحاجة، وإنما هي من جرائم الشهوة للإثراء بغير سبب مشروع، وهذا ما أشار إليه أدوين سذرلاند عندما تحدث عن إجرام ذوات الياقات البيضاء، ولهذا يجب أن نبين مدى العلاقة بين الظواهر الإجرامية والعوامل الاقتصادية.

٢-١مدى علاقة العوامل الاقتصادية بأنواع الجرائم:

لتوضيح مدى العلاقة بين العوامل الاقتصادية والجريمة نناقش تلك العلاقة في الطوائف المختلفة للجرائم، ونكتفي بأهم تلك الطوائف فيما يأتي:

أ-علاقتها بجرائم الاعتداء على المال:

لا نزاع في أن أغلب جرائم المال يرتكب لإشباع حاجة معينة يفتقر إليها الجاني كالمأكل والمسكن والملبس؛ إذا كانت ظروفه الاقتصادية لا تمكنه من إشباعها بطريقة مطابقة للقانون. ولكن أحيانا يكون الدافع لارتكاب بعض جرائم المال هو استغلال ظروف احتياجات الغير، كما هو الحال في الجرائم التموينية التي كثيرا ما ترتكب في فترات الحروب؛ ومن أمثلتها: جرائم الامتناع عن البيع، وجرائم البيع بسعر أعلى من السعر الرسمي، وجرائم النصب والاحتيال على الغير عن طريق الإيهام بإمكان تدبير سلعة غير متوافرة في الأسواق. وفي دراسة قام فيها الخوالدة في عام **٢٠٠٥** بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، حيث هدفت دراسته إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل المؤثرة فيها في الأردن وفي محافظة البلقاء؛ إذ قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة على مستوى الأردن وعلى مستوى منطقة الدراسة، واستخدم الباحث الاستبانة أداةً لدراسته، واستخدم أساليب التحليل الوصفي والكمي؛ توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والكثافة السكانية والفقر(الخوالدة، ٢٠٠٥).

بينما في بعض الأحيان نجد أن بعض جرائم الاعتداء على المال ترتكب لتحقيق المزيد من الرفاهية؛ كما هو الحال في ارتكاب جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير والسرقة والنصب وخيانة الأمانة، لتوفير المال اللازم لشراء مسكن راقي او فيلا او سيارة. ففي هذه الحالات لا ترتكب الجريمة لمجرد إشباع حاجة ملحة وإنما هي من جرائم الشهوة للإثراء.

ب- علاقتها بجرائم الاعتداء على الأشخاص:

أحيانا يقدم الإنسان على قتل الغير أو إيذائه نتيجة لما يعانيه من ضيق مالي يصيبه بالتوتر النفسي، وأمثلة ذلك أن يعتدي الشخص على زميله في العمل الذي يرفض إقراضه ما يحتاج من مال، وأن يعتدي العامل على رب العمل الذي يمعن في استغلاله أو لا يدفع له أجره كاملا، وأن يعتدي الزوج على زوجته لإلحاحها في المطالبة بنفقات يعجز عن تلبيتها، أو أن يلجأ إلى إجهاض الحامل إشفاقا على الذرية من حياة البؤس، وأخيراً قد يدفع الضيق المالي إلى الانتحار.

ج-علاقتها بجرائم الاعتداء على العرض:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً ملحوظاً في جرائم العرض بصفة تكاد تكون دائمة ومستمرة؛ ونقصد بالدوام والاستمرار هنا: توفرها في حالتي الرخاء والكساد معا؛ وتفسير ذلك فيما يأتي:

–في حالة الرخاء: حين تتحسن الظروف الاقتصادية، يتنقل الناس بين النوادي ودور اللهو، ويتمكن الشبان من الانفراد بمسكن مستقل والحصول على سيارة ويفرطون في تعاطي الخمر والمخدرات، وهذه الظروف مجتمعة تسهل إقامة علاقات جنسية غير مشروعة.

–في حالة الكساد: عندما تسوء الظروف الاقتصادية تضطر أكثر من عائلة إلى الاشتراك في مسكن واحد، والاختلاط بين أفراد الاسر المختلفة يسهل ارتكاب الجرائم الجنسية، كما أن الضيق المالي يحمل النسوة اللاتي فقدن أزواجهن بالطلاق او الوفاة او الهجر او التفريق أمام العجز عن الكسب إلى الانخراط في هاوية الرذيلة.

ومن خلال هذا العرض الموجز يتبين لنا أن ظاهرة الجريمة تتأثر تأثيراً ملحوظاً بالعوامل الاقتصادية؛ سواء أكانت الجريمة من جرائم الاعتداء على المال، أم من غيرها كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على العرض.

إضافة إلى ذلك فإن الحالة الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد تلعب دوراً بارزاً في تحديد سلوك الفرد، وهنا لا يمكن إنكار دور الفقر والبطالة الذي يعد من العوامل المؤثرة في الدفع نحو الانحراف والجريمة.

٢-٢الفقر وأثره في ارتكاب السلوك الإجرامي

يقصد بالفقر: عدم قدرة الشخص على إشباع حاجاته الأساسية التي تحفظ عليه كرامته الإنسانية (عبد الستار،١٩٧٧، ص١٥٣).

وقد أصبح من الشائع ربط الجريمة من الناحية الاقتصادية بالفقر، وفي حالات لا يبدو أنها قليلة، قد يضطر رب الأسرة إلى السرقة أو قبول الرشوة أو الاختلاس أو الإهمال في العمل أو غيرها من صور الانحراف استجابة لصرخة طفل جائع أو معاناة مريض أو غير ذلك، ولذا فإنه يمكن تصور أن يلجأ الفقير إلى آليات غير سوية لمواجهة مطالب العيش.

ففي دراسة قام بها فيكتور عن الجريمة في (٨٤٠) مدينة أمريكية؛ توصل إلى أن الفقر من أكثر المتغيرات أهمية في تفسير التباين في معدلات الجريمة بين المدن، وإن المستوى المادي المتدني هو العامل التفسيري القوي في جرائم الاعتداء والسطو، إضافة إلى الجرائم ضد الأشخاص(فيكتور،٢٠٠٩).

فالفقر له تأثير واضح على ارتكاب جرائم الأموال؛ لما يسببه لصاحبه من عجز عن إشباع حاجات نفسه، وأفراد أسرته؛ فيلجأ أحيانا إلى خيانة الأمانة أو النصب أو السرقة أو الاختلاس أو التزوير. كما أن للفقر أيضاً أثره في ارتكاب جرائم الأشخاص، وللفقر آثار مهمة على الفرد والأسرة، فالفقر يؤدي إلى ضعف الجسم وإلى العديد من الامراض الناجمة عن سوء التغذية وسوء الظروف المعيشية؛ وما يترتب على هذه الظروف من آثار سلبية، من شأنها أن تدفع الفرد إلى القيام تحت تأثيرها بسلوكيات منحرفة. هذا بالإضافة إلى الآثار الناشئة عن الحاجة من قلق ومرارة وبؤس وحقد على القانون والمجتمع؛ مما يؤدي إلى الشذوذ السلوكي والوقوع في هاوية الجريمة.

إضافة إلى ذلك، فإن الفقر الاقتصادي ينتج عنه بؤس جسمي ونفسي، وتترتب عليه توترات نفسية غير محتملة، تنتج عنها التعاسة واليأس والخضوع. وقد دلت الإحصاءات على أن الجرائم ضد الممتلكات تزيد في هذه الحالات، بينما تقل ضد الأشخاص، ويرى (ميرجن) عدم الخلط بين هذا النوع من الجريمة بدافع الحاجة،

وبين الجريمة الموجهة ضد ممتلكات الغير بدافع الرغبة في الاستحواذ على تلك الممتلكات، من دون وجود حاجة ماسة لها.

وقد حاولت كثير من الدراسات التي أجريت في الآونة الاخيرة أن تبين أن الفقر هو السبب الأساسي في الانحراف الاجتماعي؛ وربما تكون الدراسات التي قام بها وليام بونجر w.Bonger من أهم الدراسات الحديثة التي تتبنى هذا الاتجاه، وقد حاول أن يثبت – عن طريق البحث والدراسة – أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية، وإلى التفكك الطبقي من ناحية أخرى، غير أن الدراسات التي قام بها بونجر اقتصرت على المجتمعات الأوروبية فقط ؛ ولذلك فإنه ليس من السهل تعميمها على مجتمعات أخرى تتمتع بخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة. وقد حاولت البحوث الحديثة أن تبين أن أغلب الجانحين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال غير المهرة، كما هو الحال عند كلارك الذي يرى أن الظروف الفقر اللاإنسانية هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة (Clark,1970,p.36)

كما توصل الدكتور حسن الساعاتي إلى وجود علاقة بين الفقر والبغاء، إذ تبين له أن الغالبية العظمى من البغايا يجلبن من الأوساط المحرومة التي يسودها الفقر والمستويات الاقتصادية المتدنية، كما تبين من خلال البحث الذي أجري في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٥٨ على أساس المسح الاجتماعي لكافة البغايا اللاتي يتم اعتقالهن أن عددا كبيراً منهن، بنسبة ٣٩,٤%، كنَّ يعملن كخادمات، أما البقية فكانت لهن وظائف ذات أجور مادية منخفضة جداً.(الساعاتي، ١٩٩٣، ص٧٦)

وإذا كان البعض قد ذهب إلى حد اعتبار الفقر هو السبب الوحيد للجريمة، إلا أن التسليم بذلك يتنافى مع الواقع ويخالف حقيقته؛ لأنه لا يمكن القول إن كل الفقراء مرتكبو جرائم، فالواقع يثبت أن هناك الكثير من الفقراء لم يرتكب أحد منهم أية جريمة؛ وعلى العكس من ذلك، فهناك العديد من الإحصاءات التي تشير إلى أن العديد من الأغنياء يرتكبون الجريمة.

فمن الناحية العملية لا يمكن التسليم بوجود علاقة حتمية بين الفقر وارتكاب الجريمة، إنما الصحيح هو اعتبار الفقر أحد العوامل التي يمكن على أساسها تفسير ارتكاب البعض للجريمة، وخاصة في نطاق جرائم الاعتداء على الأموال مثل جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة، حيث يكون الهدف من ارتكاب هذه الجرائم هو إشباع الحاجات الضرورية للفرد. ومع ذلك فإن عامل الفقر قد يصلح أساساً لتفسير إقدام البعض على ارتكاب جرائم العنف نظراً لما يصيب الفرد من ضيق واضطراب نفسي نتيجة ما يعانيه من ضيق مالي.

تجدر الاشارة كذلك إلى أن الفقر قد يكون عاملاً غير مباشر لدفع الفرد لارتكاب الجريمة؛ وتفسير ذلك أن الحالة الاقتصادية السيئة قد تدفع الأب إلى السفر أو الخروج للعمل، والتغيب لفترات طويلة عن البيت، وقد يؤدي أيضاً إلى خروج الأم للعمل، ولا شك أن ذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على تربية الأبناء وممارسة الإشراف والرقابة عليهم، الأمر الذي قد يعرضهم للانخراط في جماعة السوء ويندفعون نتيجة ذلك إلى ارتكاب جرائم السرقة.

٢-٣البطالة ودورها في ارتكاب السلوك الإجرامي:

البطالة لا تقل أهمية عن الفقر؛ فكلاهما يعكس حالة الانحدار الاقتصادي في مجتمع ما كما أنهما وثيقة الصلة، فالبطالة ترتبط بالفقر في معظم الحالات، وكلاهما يرتبط بالجريمة (خليفة،١٩٥٥، ص١٣٢).

يقصد بالبطالة: الحالة التي يوجد فيها الفرد بدون أن يجد عملاً يؤديه، وذلك رغم توافر القدرة لديه على العمل؛ وهذا ما يعرف بحالة القعود غير الإرادي عن العمل، وقد تنشأ حالة البطالة عندما يتوقف الفرد عن العمل نتيجة مرض بدني أو نفسي أو عقلي، أو نتيجة تسريح عدد من العمال بسبب الحالة الاقتصادية.

وقد ذهب البعض إلى القول إن البطالة تعدّ السبب الوحيد الذي يدفع صاحبه إلى الجريمة، بينما يرى البعض الآخر أنها ذات صلة حتمية بالجريمة إضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى.

وتؤكد بعض الدراسات التطبيقية على احتواء البطالة لبذور الجريمة والسلوك الإجرامي، إذ إنها تنطوي على المظاهر الانحرافية الآتية، والتي وردت في الدراسة التي قام بها البكير سنة ٢٠٠٢: فقد وجد أن البطالة تؤدي إلى عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل عن العمل وتقلبها زمانياً ومكانياً، مما قد يؤدي إلى تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة والانحراف لدى الفرد، والانخراط الفرد نحو استخدام وتعاطي الخمور والمشروبات؛ والتي من شأنها أن تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي والوقوع في هاوية الانحراف والإجرام(البكير، ٢٠٠٢).

إذ إن امتداد البطالة مدَّةً طويلة لدى المجرم العاطل تجعله يواجه حالة من العوز والفاقة بصورة مستمرة ،لا سيما إذا كان عائلاً لأسرة كبيرة، وعادة لا يتوفر لدى المجرم او العاطل أي دخل إضافي في أثناء فترة البطالة؛ كما أنه لا يتلقى في حالات كثيرة أية مساعدة من الأهل أو الأصدقاء، وفي حالة لجوء العاطل عن العمل إلى المؤسسات الحكومية يعاني من الروتين وطولة الإجراءات وقلة المساعدات المالية؛ مما يجعل المشكلة المالية التي يعاني منها العاطل عن العمل كبيرة؛ فبالإضافة إلى أنها مشكلة مالية فإنها تصبح مشكلة اجتماعية نفسية، مما يدفعه إلى العزلة والنقمة على المجتمع، لهذه الأسباب كلها يتجه المجرم العاطل إلى ارتكاب جريمته لمواجهة أزمته التي سببتها البطالة.

ونتيجة الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها العاطل عن العمل، قد يندفع إلى بعض السلوكيات المنحرفة؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العاطل عن العمل يمارس عادات القمار وتعاطي المكيفات ولاسيما المخدرات، هذا بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني المتمثل في عدم ممارسة الصلاة والصوم (عجوة،١٩٨٦، ص١٥١).

ولا شك أن هناك علاقة بين البطالة وبين الظاهرة الإجرامية، فوجود الشخص في هذه الحالة يجعله غير قادر على توفير متطلبات حياته الضرورية؛ الأمر الذي قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة من أجل إشباع هذه المتطلبات. ولكن يجب ملاحظة أن هذه العلاقة غير حتمية؛ فوجود شخص في حالة بطالة لن يدفعه بالضرورة إلى ارتكاب الجريمة؛ إضافة إلى ذلك فالبطالة قد تدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم أموال لسد احتياجاته الأساسية ولكنها قد تدفع الفرد لارتكاب جرائم ضد الأشخاص نتيجة الحالة النفسية السيئة التي تسيطر عليه والتي مرادها الضيق المالي الذي يمر به، وقد يمتد تأثير البطالة ليصيب الأسرة كلها لما يصاحبها من عدم قدرة الأب على الإنفاق، وإشباع حاجات أسرته؛ مما قد يترتب عليه تفكك الأسرة بسبب الطلاق أو تشرد الأولاد وعزوفهم عن الدراسة فيلجؤون إلى العصابات الإجرامية للبحث عن وسيلة يشبعون بها احتياجاتهم. وهكذا نجد أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل عن العمل إذا توافرت بعض او كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، هذه العلاقات تتشابك مع بعضها البعض في واقع الحياة العملية وتنتج السلوك الإجرامي.

وخلاصة القول: إن البطالة تحول بين المرء والعمل الشريف الذي يمكن أن يدر عليه رزقا حلالا، ومن شأن ذلك أن يعجزه عن إشباع حاجاته وحاجات اسرته، بل ويعود بالضرر على أولاده إذ تكون حائلا دون تربيتهم وتثقيفهم على الوجه الأكمل فينحرفون إلى الجريمة.

وهكذا يتضح لنا بجلاء أن كلاً من الفقر والبطالة لهما أثر واضح في تحقيق الظاهرة الإجرامية بوجه عام؛ سواء كانت الجريمة من جرائم الأموال والأشخاص أو الأعراض، ولكننا لا نسلم بأنها عوامل حتمية، ولا بأنها العوامل الوحيدة للإجرام.

النتائج والتوصيات:

ما يمكن استخلاصه من دراستنا لموضوع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الإجرامي، أي العوامل والظروف الخارجة عن شخصية الإنسان والمؤثرة في سلوكه، بمعنى آخر العوامل المتحكمة والدافعة للسلوك الإجرامي بجميع أشكاله المقبولة وغير المقبولة؛ وكذلك أسباب وظروف ظهوره من خلال حالة التفاعل الحاصل بين الكائن الحي وبيئة عالمه الخارجي. فالجريمة ابتداء هي اعتداء على فكرة الحياة الاجتماعية التي تقوم على التضامن بين أبناء المجتمع. فضلاً عن انعكاساتها الخطيرة على توازن المصالح والقيم داخل المجتمع بما تمثله من اعتداء لتلك القيم والمبادئ والمعايير السائدة في المجتمع، فهي تمس شعور كل فرد من أفراد المجتمع ولو لم تقع عليه مباشرة.

لذلك لقد تبين لنا من كل ما تقدم، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناول عوامل وأسباب ارتكاب السلوك الإجرامي أن:

١-هناك علاقة بين التفكك الأسري ووقوع الأفراد في هاوية الجريمة والانحراف، إذ إن الأسرة التي تعيش ظروفاً اجتماعية صعبة، ويسودها التفكك الأسري تشكل بيئة ملائمة للجريمة لأنها تفتقر إلى السلطة الموجهة لتصرفات أفرادها في ضوء القيم والمعايير التربوية السليمة وبالتالي تساهم في توفير المناخ الملائم أمام بعض أفرادها للانحراف وارتكاب الجريمة.

٢- كما أن الصحبة السيئة ورفاق السوء تعد من الأسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية، من خلال اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء، لاسيما رفاق المنطقة السكنية وكذا رفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه والمدرسة، مما يدفع الفرد نحو الانحراف والجريمة، وتعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعادات السيئة كالإدمان وغيرها من الأمور السيئة.

٣- إن المجرمين في الحقيقة ضحية لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد يعود السبب في ذلك إلى فشل مؤسسة الأسرة والمدرسة في تهذيب سلوكهم وتدريبهم وتعليمهم الطرق السليمة في تلبية احتياجاتهم،مما يدل على فشل المؤسسة التعليمية في التأثير على سلوك الأفراد.

٤-للعوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة أثر واضح في تحقيق الظاهرة الإجرامية بوجه عام سواء كانت الجريمة من جرائم الأموال أو الأشخاص، ولكننا لا نسلم بأنها عوامل حتمية ولا بأنها العوامل الوحيدة للإجرام. فالبطالة تورث الفقر، والفقر يدفع إلى بعض الجرائم، ومن آثار البطالة انخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرة الفرد على تأمين

احتياجاته، واضطرار الفرد لمخالفة القانون لتأمينها، وهنا تبدو أهمية علاج مشكلة البطالة وإيجاد فرص العمل لمن هم في سن العمل، لأن ذلك يعد من أهم العوامل في مكافحة الجرائم والحد من انتشارها.

التوصيات:

١-تعميق دور الأسرة وبنائها في المجتمع؛ من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية.

٢-الحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية التي تساهم في الحد من الجريمة والانحراف وتحفظ أمن المجتمع واستقراره.

٣- التوعية والتوجيه للآباء والأمهات بالتعامل مع الأبناء في كافة المراحل، مع الاهتمام بتربيتهم التربية والتنشئة السليمة، التي يغمرها الحب والعطف والاحترام وإشباع احتياجاتهم بدلاً من إحباطها.

٤-مواكبة الحياة العصرية الحديثة معهم، وتلبية احتياجاتهم، والاهتمام بالجوانب السلوكية وتنمية المعايير والقيم الاجتماعية الفاضلة، وتوعيتهم بالسلوك الانحرافي الذي يؤثر على حياتهم ومستقبلهم.

٥- العمل على القضاء على الفقر وأسبابه ورفع مستوى المعيشة من خلال خطط تنموية محددة، والاهتمام المتزايد بالمناطق شبه الحضرية على أطراف المدن ذات الاكتظاظ الكبير بالسكان والمناطق المهمشة وتوفير الخدمات الأساسية.

٦- دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل لهم تؤمن مستقبلهم ومستقبل أسرهم، إضافة إلى توعيتهم بأحكام القوانين وآثار الجريمة على المجتمع.

المراجع:

أحمد، مصطفى خاطر. (١٩٨٤). *الخدمة الاجتماعية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

احسان، الحسن. (١٩٩٢).*السس العلمية لمناهج البحث االجتماعي*. بيروت: دار الطليعة.

الامم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٧).*برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية*.

البداينة، ذياب. (١٩٩٩). *واقع وآفاق المجتمع العربي*. الرياض: أكاديمية نايف.

البكر، محمد. (٢٠٠٢).*أثر البطالة في البناء الاجتماعي دراسة تحليلية للبطالة وأثرها* . الكويت: الكويت.

الخوالده، محمد. (٢٠٠٥).*التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء*. الأردن: عمان.

حسن، حمدي. (١٩٨٧). *مقدمة في دراسة أساليب ووسائل الاتصال*. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسني، محمود. (١٩٨٨).*دروس في علم الإجرام وعلم العقاب*. القاهرة: دار النهضة العربية.

خليفة، أحمد محمد. (١٩٥٥). *أصول علم السلوك الإجرامي*. القاهرة: مطبعة لجنة الآتيف والترجمة والنشر.

رحمتني، منصور. (٢٠٠٦). *علم الإجرام والسياسية الجنائية*. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

مراد، زريقات (٢٠٠٧).*العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية*،الأردن.

الساعاتي، حسن.(١٩٩٣).*التنمية الاقتصادية ومشكلات التفكك الأسري*، القاهرة:دار الفكر العربي.

السمالوطي، نبيل (١٩٨٧). *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*. جدة: دار الشروق.

الشراري، يحيى(٢٠٠٤). *أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الاحداث في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية*.

الشريف، زريطة(٢٠٠٨). *تأثير جماعة الرفاق على التنشئة الاجتماعية للأبناء*. الاسكندرية: كلية الاداب والعلوم الإنسانية.

عبد الستار، فوزية. (١٩٧٢). *مبادئ علم الإجرام والعقاب*. القاهرة: دار النهضة العربية.

العبدالله، نوري. (٢٠١١). *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة*. العراق: جامعة الأنبار.

عجوة، عاطف. (١٩٨٦). *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*، الرياض، د. د. ن.

علي، عبد السلام. (٢٠٠٣). *أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاتها العلمية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

غيث، عاطف.(١٩٨٧). التغير الإجتماعي والتخطيط، القاهرة: دار المعارف.

كركوش، فتحية. (٢٠١١). *ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الفول، حسين علي.(٢٠٠٣)*علم النفس الجنائي*. القاهرة: دار الفكر العربي.

محمد، عاطف غيث. (١٩٨٧). *قاموس علم الاجتماع*، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المراشده، خلود. (٢٠٠٩) . *الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) دراسة اجتماعية*، الجامعة. الأردن:عمان.

ناصر، ابراهيم. (١٩٩٦). *علم الاجتماع التربوي*. بيروت: دار الجليل لطباعة والنشر.

هاشم، عبد المنعم. (١٩٧٠). *الجماعات والنشأة الاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

Cyri, Byrt. (1961). *the young delinquent of London.*

Clark, Ramsey. (1970). *Crime in America Third printing semen and Schuster*. New York.

Felson, Jack, (2001) steering Committee on Social Pohcy CDPS.

Shichor, David, (1990) Crime and Delinquency, 1990 New York.

Victor, Engene (1996) Poverty, *Urbanization and Crime in Criminology*. London: University of London

.

:References

Ahmed, Mustafa Khater. (1984). *Social Service.* Alexandria: Modern University .Office

Ahsan , alhasn. (1992). *alsisu aleilmiat limanahij albahth aaljtimaei.* biaruta: dar ' .altlye

United Nations Development Corporation. (2007). *Program for Governance in the .Arab Countries*

Badayneh, Diab. (1999). *The reality and prospects of the Arab community.* Riyadh: .Nayef Academy

Al-Bakr, Muhammad. (2002) *The effect of unemployment on the social structure,* an analytical study of unemployment and its impact in the Kingdom of Saudi Arabia. Kuwait: Kuwait.

Khawaldeh, Muhammad. (2005): Regional analysis of the phenomenon of crime in Jordan, a case study in the Balqa Governorate. Jordan Amman.

Hassan, Hamdi. (1987). An introduction to the study of methods and means of communication. Cairo: The Arab Thought House.

Hosni Mahmoud. (1988) *Lessons in Criminology and Punishment*. Cairo: Arab Renaissance House.

Khalifa, Ahmed Muhammad. (1955). *The origins of the science of criminal behavior*. Cairo: Writing, Translation and Publishing Committee Press.

Have mercy on me, Mansour. (2006). *Criminology and Criminal Politics. Algeria:* Dar Al Uloom for Publishing and Distribution.

Murad, Zureikat (2007). *Social factors of deviation*, a sociological reading, Jordan.

Al-Saati, Hassan. (1993) Prostitution and economic conditions, *economic development and problems of family disintegration,* Cairo: The House of Arab Thought.

Samalouti, Nabil (1987). *The scientific study of criminal behavior.* Jeddah: Dar Al Shorouk.

Sharari, Yahya (2004). *The impact of social and economic factors on the deviation of events in the Al-Jouf region in the Kingdom of Saudi Arabia*،

Abdul Sattar, Fawzia. (1972). *Principles of Criminology and Punishment.* Cairo: Arab Renaissance.

Al-Abdullah, Nuri. (2011). *Social factors affecting the commission of the crime*. Iraq: Anbar

Ajwa, Atef. (1986). *Unemployment in the Arab world and its relationship to crime,* Riyadh.

Ali, Abdul Salam. (2003). *The origins of criminal psychology and its scientific applications.* Cairo: The Anglo-Egyptian Library.

Ghaith, Atef. (1987). *Social change and planning*, Cairo: Dar Al Maaref..

Karakush, Fethiye. (2011). *The phenomenon of perversion of events in Algeria.* Algeria: University Publications Bureau.

Al-Foul, Hussein Ali. (2003) *Criminal Psychology*. Cairo: The Arab Thought House.

Muhammad, Atef Ghaith. (1987). *Dictionary of Sociology*, Alexandria: University Knowledge House.

Guidance, eternity. (2009). *Economic crimes in Jordan for the period (2000-2008)*, Jordan Amman.

Nasser, Ibrahim. (1996). *Educational Sociology*. Beirut: Dar Al Jalil for Printing and Publishing.

Hashem, Abdel Moneim. (1970). *Groups and socialization*. Cairo: The Arab Thought House.

Bogue, Donald. (1970). *Urban Sociology.* Chicago: The University of Chicago.

Cyri, Byrt. (1961*). the young delinquent of London.*

Clark, Ramsey. (1970). *Crime in America third printing semen and Schuster*. New York.

Felson, Jack, (2001*) steering Committee on Social Pohcy CDPS.*

Victor, Engene(1996) Poverty, *Urbanization and Crime in Criminology.* London: University of London.